محليات

٦٥ ألف مهني يعملون في البناء و٤٥٠٠ في الإسمنت

تراجع إنتاج الإسمنت من ٥٠ إلى ٢٥ مليون طن سنوياً

محمود الصالح

يعاني قطاع البناء من مشاكل كثيرة خلال هذه الفترة لأسباب كثيرة منها قلة اليد العاملة الخبيرة وارتفاع أسعار مواد البناء بسبب ندرتها نتيجة تراجع الإنتاج وبشكل خاص في القطاع العام ويعد الإسمنت المادة الأساسية في أعمال البناء والإنشاء لأنه يدخل في مستلزمات العمل في جميع المراحل ابتداء من التأسيس إلى الهيكل والإكساء والديكور وغيرها. عن واقع الإسمنت في سورية تحدث لـ«الوطن» رئيس الاتحاد المهني للبناء خلف حنوش قائلاً: يعاني قطاع البناء في سورية من تراجع كبير خلال هذه الأزمة لأسباب كثيرة لسنا بصدد الحديث عنها أما بالنسبة للإسمنت فقد كان الإنتاج يعتمد على شركات القطاع العام حتى وقت قريب عندما بدأت شركات الاستثمار في العمل لإنتاج الإسمنت من خلال مشاريع استثمارية.

ونتيجة الأزمة خرجت الكثير من المعامل من الإنتاج بسبب تعرضها للتخريب من المجموعات الإرهابية وهي العربية والشهباء بحلب والرستن وبقيت لدينا معامل عدرا وطرطوس وحماة.

كان إنتاج الإسمنت قبل الأزمة خمسين مليون طن سنوياً لجميع الشركات وحالياً لا يتجاوز الإنتاج ٢٥ مليون طن.

وعن عدد العاملين في قطاع البناء قال حنوش: يصل عدد العاملين في قطاع البناء على مستوى سورية إلى نحو ٦٥ ألف عامل أما العاملون في الإسمنت قبل الأزمة فكانوا ٧٠٠٠ عامل تراجعوا خلال الأزمة إلى ٤٥٠٠ عامل وبخصوص عمال طرطوس وبتوجيه من السيد الرئيس تمت تسوية أوضاع عمال الإسمنت في طرطوس من عمال على الفاتورة إلى عمال عقود سنوية ويبلغ عددهم ٨٤٤ عاملاً ما أعاد الطمأنينة والاستقرار إلى هؤلاء العمال وأسرهم. وعن الدور الذي يمكن أن يقوم به اتحاد العمال كتنظيم نقابي في عملية إعادة الإعمار قال: نعمل الآن على تحسين تشغيل خطوط الإنتاج بالاعتماد على الخبرات المحلية للشركات المتوقفة وإقامة دورات تدريبية ونعمل على إنتاج نوعيات جديدة من الإسمنت (إسمنت أرضيات- إسمنت صبات خرسانية).

ونسعى لرفع الطاقة الإنتاجية في المعمل الثاني في حماة من ١٠٠٠ طن إلى ٢٥٠٠ طن يومياً. ونظراً للأوضاع الحالية وقلة توافر الوقود درسنا في الاتحاد المعني وبتكليف من رئيس الاتحاد العام للعمال جمال القادري البحث عن حلول بديلة لتأمين وقود للمعامل وتم العمل على استخدام الفحم الحجري في عملية الحرق بدلاً من الفيول ما يساعد على خفض تكلفة الإنتاج. وتجري دراسة استخدام رواجع غازات الأفران في توليد الطاقة الكهربائية من الشركات المصنعة.

وتجري الآن الاستفادة من خبرات الدول الصديقة (إيران) في تحديث خطوط الإنتاج وتركيب مطاحن عمودية بدلاً من الأفقية وتبادل خبرات لزيادة الإنتاج وتنويعه بهدف توفير المادة الأساسية في أعمال الإنشاء والبناء في سورية.

مسؤولون كبار وأثرياء أمام القضاء

كحال لـ«الوطن»: القانون سيطول يد المسؤول قبل الموظف الصغير في جرم سرقة المال العام

محمد منار حميجو

كشف قاضي التحقيق الأول المالي بدمشق ياسين كحال أن عدد الدعاوى المالية المنظورة في القضاء انحسرت من ٧٠ دعوى شهرياً إلى ٣٥ دعوى من مختلف الجرائم نصفها دعاوى تتعلق بسرقة المال العام، مشيراً إلى أن هناك مسؤولين يحاكمون حالياً في القضاء بتهمة سرقة واختلاس وإهمال المال العام، ومعتبراً أن انحسار الدعاوى إلى النصف جاء نتيجة التشدد القانوني والعقوبات المنصوص عليها ولا سيما فيما يتعلق بمزاولة مهنة الصرافة دون ترخيص.

وقال كحال في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن القضاء لن يستثني أحداً ممن يرتكبون جرائم سرقة المال العام من رأس الهرم في المؤسسة إلى الآذن، مشدداً أن القانون سيطول يد المسؤول قبل الموظف الصغير في حال ثبت بحقه جرم سرقة المال العام.

وأضاف كحال: إن القضاء ينظر في العديد من الدعاوى المتعلقة بمسؤولين في مؤسسات الحكومة متهمين بسرقة المال العام أو الاختلاس أو الإهمال، موضحاً أن القانون تشدد في هذا الجرم واعتبر سرقة المال العام جنائي الوصف على حين خفف العقوبة في حال كان إهمال المال العام عن غير قصد.

وبيّن كحال أن القانون واضح في مسألة سرقة المال العام ولا يحتاج إلى تأويل والذي ثبت بحقه الجرم سيحاكم وفق القانون، موضحاً أن الهيئة العامة للرقابة والتفتيش ترسل تقريرها للقضاء متضمناً الواقعة التي ارتكبها المتهم ودور قاضي التحقيق النظر في هذا التقرير وليس من الضرورة أن يعتمد عليه القاضي بشكل كلي لأن الدعاوى لها إجراءات وهي الاستماع للمتهم والشهود على حين التقرير هو للاستئناس ويعتمد عليه القاضي في فهم الجريمة التي اتهم بها المحال إلى القضاء.

وعلى خط مواز كشف كحال أن وزارة العدل أصدرت تعميماً جاء فيه بضرورة إدخال هيئة الأوراق المالية في الدعاوى المتعلقة بجرائم ممارسة الصرافة دون ترخيص أو التحويل غير المشروع كطرف مدع في الدعاوى، معتبراً أن هذه الخطوة ستساهم في إصدار أحكام قضائية عادلة باعتبار أن الهيئة السالفة الذكر مختصة في هذا المجال ومن الممكن أن تكتشف أشياء لا تظهر للقاضي.

وأوضح كحال أنه في حال وردت الدعوى إلى دائرة التحقيق يتم تبليغ هيئة الأوراق المالية بموضوع الدعاوى لترفع الأخيرة ادعاء بحق مرتكب الجرم، لافتاً إلى أن القاضي لا يمكن البت في الدعاوى دون ادعاء هيئة الأوراق المالية.

وقال كحال: إن وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى شددا على مسألة محاسبة كل من تثبت إدانته في امتهان تصريف العملة بطرق غير مشروعة أو تحويلها إلى الخارج، مشدداً على وجود تجار ضعاف النفوس يقومون بتهريب العملة بطرق غير مشروعة أو تصريفها بأسعار كبيرة بهدف الربح.

وأشار كحال إلى أن هناك الكثير من الطرق المبتكرة من التجار في موضوع تحويل العملة، موضحاً أن القضاء ينظر حالياً في عدد من الدعاوى لأشخاص تم ضبطهم وبحوزتهم قوائم أسماء لأشخاص تبين بعد أنهم زبائن وذلك بأن التاجر يحول مبالغ من المال إلى شخص معين ويقول له أعط فلاناً ٥٠٠ ألف والآخر ٢٠٠ ألف واخصم هذه المبالغ من الدين المترتب.

وأضاف كحال: وبعد التدقيق في هذه الدعاوى تبين أن هؤلاء الأشخاص هم عبارة عن زبائن لتجار يشترون الدولار مقابل الليرة السورية وبأسعار مرتفعة بهدف مصالحهم الخاصة دون أي اعتبار للقمة عيش المواطن، معتبراً أن هذه الجريمة من أخطر الجرائم التي تواجه الاقتصاد الوطني وتهدد لقمة عيش المواطن.

> لا صحة لإشاعات أن القضاء يتساهل في جرائم الصرافة

ونفى كحال الإشاعات حول تساهل القضاء في جرائم الصرافة أو التحويل، داعياً الذين يثيرون هذه الإشاعات إلى الدخول في الدائرة الضيقة للقضاء للاطلاع على الإجراءات القضائية المتخذة بحق كل من يرتكب هذه الجرائم، مؤكداً أن هناك نصاً قانونياً مطلوباً من القاضي تطبيقه ولذلك فإن هناك أشخاصاً من أصحاب الثروة الكبيرة يحاكمون في القضاء.

ولفت كحال إلى أن هم القاضي في حال كان هناك موقوف أن يسرع في إجراءات الدعاوى وذلك أما لإخلاء سبيله وإما لتجريمه.

وبيّن كحال أن القانون السوري تشدد في مسألة الدعاوى المالية فصدر القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦ الذي تم بموجبه السماح بإحداث مؤسسات مصرفية ووضع العقوبات الرادعة بحق كل من يمارس مهنة الصرافة من دون ترخيص ومن ثم صدر القانون ٢٩ لعام ٢٠١٢ وبموجبه شدد العقوبات على كل من يرتكب هذه الجريمة ثم صدر قانون الصرافة في عام ٢٠١٣ الذي فرض بموجبه عقوبات رادعة وشديدة بحق كل من يرتكب جريمة الصرافة.

ولفت كحال إلى الضغط السكاني الذي تعانيه دمشق نتيجة نزوح عدد كبير من أبناء المحافظات الأخرى إلى دمشق وهذا ما أدى إلى زيادة عمليات الاحتيال والجريمة ولذلك كان من الضروري بمكان التشدد بحق كل من يرتكب جرماً مالياً وخاصة ما يتعلق بمحاربة المواطن عبر لقمة عيشه كما يفعل بعض التجار حالياً.

محروقات اللاذقية: البنزين متوفر.. والأزمة أيضاً متوفرة!!

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

تشهد محطات المحروقات في اللاذقية ومنذ نحو أسبوعين ازدحاماً لا مثيل له كلما وردتها كمية من مادة البنزين، ما يؤدي لاختناقات مرورية شديدة تعوق حركة مرور السيارات لأن صفوف السيارات المتوقفة على الدور تحتل الشارع أمام المحطة، من جهتها التقت «الوطن» مدير محروقات اللاذقية سامر حمود الذي أفاد: في بعض الحالات اصطفافها العشوائي لا يسمح بمرور السيارات جوارها لعدم وجود مسافة كافية ما يؤدي لقطع الطرقات وشل الحركة المرورية لفترة من الزمن تجعل المواطنين المنتظرين العبور في حالة تأفف وضجر وفي بعض الحالات تؤدي لنشوب مشاكل وملاسنات بين العالقين بالمشكلة المرورية ريثما تعالج المشكلة من عناصر المرور الذين نادراً ما يتركون بصمتهم لمعالجة المشكلة إلا حين تفاقمها كما حدث منذ يومين على دوار الزراعة ودوار هارون ونزلة شارع الجمهورية وغيرها، وما يزيد الطين بلة أن بعض السيارات وجودها يتكرر أكثر من مرة في اليوم على محطات الوقود حين توافر المادة ليتمكن سائقوها من الحصول على وفرة احتياطية خوفاً من الانقطاع وخاصة لسيارات الأجرة باعتبارها مصدر دخل أساسي لأصحابها.

وأمام هذه الحالة وللوقوف على سبب المشكلة ومدى إمكانية معالجتها كان لـ«الوطن» حديث مع مدير شركة محروقات اللاذقية سامر حمود الذي قال: لا وجود لمشكلة في مادة البنزين فهي متوافرة، حيث يوجد ٢٩ طلباً يومياً، لكن ومنذ بداية الشهر تم تخفيض الكمية طلبين فأصبحت ٢٧ طلباً يومياً وهذان الطلبان لا يؤثران لأن مجموعهما لا يزيد على ٤٠ ألف لتر باعتبار أن كمية كل طلب ٢٠ ألف لتر، مؤكداً أن جميع محطات مدينة اللاذقية يصلها يومياً طلب واحد أي ٢٠ ألف لتر، باستثناء عدد محدود من محطات الوقود التي تشهد ازدحاماً وضغطاً كبيراً فهذه يتم رفدها يومياً بطلبين.

وأوضح أن توزيع الطلبات اليومية يتم فقط على محطات المدينة وكذلك محطات مدن القرداحة وجبلة والحفة فهي تعامل معاملة محطات المدينة بخلاف محطات الوقود في الريف التي يتم توزيع المادة عليها وفق الحاجة كل عدة أيام طلب لسبب أساسي ألا وهو عدم وجود الضغط عليها.

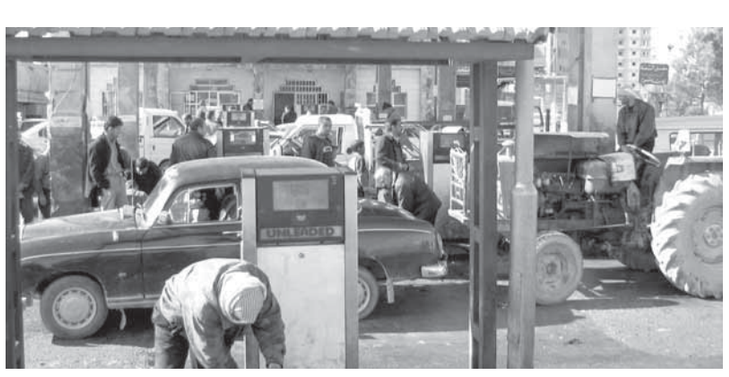

ورأى مدير المحروقات أن سبب الاختناق والازدحام الحاصل على محطات الوقود لا يعود لنقص المادة بل لثقافة المواطن، فمثلاً كثر هم أصحاب سيارات الأجرة الذين يقفون ربع ساعة ونصف ساعة على محطة الوقود لتعبئة خمسة لترات فقط كي تبقى سياراتهم ممتلئة أو- مفللة-، يضاف إلى ذلك الضغط الحاصل بسبب الموسم السياحي والتوافد الداخلي من المحافظات، وكذلك انقطاع التيار الكهربائي الذي يؤدي لزيادة استجرار مادة البنزين لتشغيل المولدات.

وأكد حمود أن المشكلة القائمة مؤقتة وستعود الأمور إلى طبيعتها مع بداية الشهر القادم نظراً لانتهاء الموسم السياحي وبدء التحضير لافتتاح المدارس.

اقتراح زراعي: بدل السلل الغذائية توزيع مساعدات إنتاجية

سومر إبراهيم

كشف معاون وزير الزراعة أحمد قاديش في حديث مع «الوطن» أنه منذ بداية توزيع المساعدات الإغاثية العاجلة على المتضررين والفقراء من المنظمات اقترحت الوزارة أن تكون هذه المساعدات مستلزمات للإنتاج الزراعي بدلاً من السلات الغذائية رغبة في تحويل المساعدة من استهلاكية إلى تنموية بما يساهم في استقرار المزارعين في أماكن الإنتاج وتخفيف أعباء الانتقال إلى مراكز الإيواء أو مناطق أخرى، والمساهمة في استمرار دورة الإنتاج في المناطق الريفية الزراعية حيث إن تقديم بذار قمح -على سبيل المثال- كمساعدة لمستفيد واحد يؤمن نشاطاً زراعياً لمجموعة كبيرة من المجتمع المحلي مثل عمال الزراعة والحصادات والجرارات الزراعية والأكياس والنقل وغيرها، وهذا يعني أن المنحة لمستفيد واحد ولكن ساهمت في إيجاد فرص عمل لمجموعة كبيرة، وهذا بدوره يساهم في تحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج على المستوى الوطني بزراعة أراض جديدة ومن ثم يعني إنتاجاً إضافياً، وتقديم المساعدة لمرة واحدة يساهم في استمرار المزارع السوري بالإنتاج وعدم اتكاله على المعونة الشهرية وخاصة أن المواطن السوري معتاد على العمل والإنتاج وليس على انتظار الإعانة والإحسان.

وصرح قاديش أن عدد الأسر المستفيدة من المنح الإنتاجية والمساعدات التي تقدمها وزارة الزراعة بالتعاون مع الفاو هذا العام بلغ ٢٩٨٧٠ أسرة حيث تم توزيع ٩٢٦٠٠ دجاجة بياضة و٤٦٣٠٠٠ كغ علف دجاج على ٤٦٣٠ أسرة في محافظات ريف دمشق والقنيطرة ودرعا بمعدل ٢٠ دجاجة و١٠٠ كغ علف لكل أسرة، وكذلك تم توزيع بذار خضار لزراعة حديقة منزلية على ١١٠٠ أسرة في المحافظات نفسها، واستفاد من منح بذار القمح والشعير ٢٤١٤٠ أسرة في محافظات حلب وإدلب وحماة ودير الزور والحسكة وريف دمشق بمعدل ٢٠٠ كغ قمح و٢٠٠ كغ شعير لكل أسرة، أما من حيث القروض المتناهية الصغر فقد تم استهداف ٤٤٩ قرية في محافظات القطر كافة حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة منها ٩٨٢٨ أسرة ريفية بمبلغ ٧٥ - ١٠٠ ألف ليرة يتم من خلالها تأسيس مشروعات صغيرة مدرة للدخل وهي عبارة عن تربية حيوانات (أبقار أو أغنام أو ماعز أو نحل أو دواجن.. إلخ)، إضافة إلى مشروعات خدمية صغيرة على مستوى القرى.

وأضاف قاديش: إن هذه المساعدات تعد بمنزلة منح إنتاجية هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة الريفية وتشجيع المزارعين على إعادة زراعة أراضيهم حيث حزمة الخضار تكفي لزراعة ٥٠٠ متر مربع في الحديقة المنزلية، وحزمة الدجاج البياض مع علف الدواجن تنتج نحو ١٢ بيضة يومياً وبذار القمح والشعير تكفي لزراعة نحو ١٠- ١٥ دونماً من الأرض. مبيناً أنه من خلال تقارير المتابعة للأسر التي استحقت إحدى هذه المنح تبين أن أغلب الأسر استطاعت أن تحقق بعض الاكتفاء الذاتي وتحسين الواقع الغذائي للأسرة وخاصة بين النساء والأطفال.

وأوضح قاديش أنه يتم تقييم المستحقين لهذه المنح من خلال معايير وضعتها الوزارة بالتعاون مع الفاو تعتمد على أن يكون المستحق من فقراء المزارعين والمربين للثروة الحيوانية في حال استفادته من منحة بذار أو الثروة الحيوانية، وألا يكون لديه أي مصدر للدخل ويكون المعيل الوحيد للعائلة وغير عامل في الدولة وتعطى الأولوية للنساء المعيلات لأسرهم، ولكن وحسب قاديش هناك صعوبات تعترض عملية إيصال هذه المنح، منها صعوبة الوصول إلى القرى والمناطق المستهدفة والاتصال مع اللجان المحلية وكادر الوزارة في القرى التي تقوم بجمع الأسماء المرشحة للاستفادة من المنحة ومن بعدها إيصال المنح لمستحقيها وخاصة في المناطق الساخنة إضافة إلى نقص الموارد الواردة مقارنة بالاحتياجات.

تخفيف التلوث عن مجرى نهر العاصي مجرد كلام

حماة - محمد أحمد خبازي

تلوث مجرى العاصي بالصرف الصحي ومنصرفات المعامل، ومنعكسات ذلك على الأهالي والبيئة، كان محور الاجتماع الذي عقد في محافظة حماة، وبحث فيه عضو المكتب التنفيذي لقطاع الإسكان والتعمير المهندس فاضل درويش، مع مديري شركة الصرف الصحي، والإسمنت، وشؤون البيئة، ورئيس مجلس المدينة، حل مشكلة منصرفات شركة الإسمنت وبلدات وقرى «كفربهم وأبو والخالدية» التي تصب في مجرى نهر العاصي وتلحق تلوثاً فادحاً فيه.

وأكد المهندس وحيد اليوسف مدير شركة الصرف الصحي بحماة، أن الشركة حالياً بصدد الاتفاق على إنشاء محطة معالجة لمياه مجاري معمل الإسمنت وبلدة كفربهم وقريتي أبو والخالدية، وذلك في موقع مستملك منذ ستينيات القرن الماضي لمصلحة شركة إسمنت حماة في الجهة الشمالية الشرقية لمعمل الإسمنت رقم ٢، وبمساحة قدرها ٤٠٠ دونم، وأن المحطة تحتاج إلى مساحة ٧٠ دونماً فقط، وهي ملائمة جداً لإنشاء محطة معالجة فيها وفقاً لما خلصت إليه كل اللجان الفنية والدراسات المتعلقة بهذا المشروع خلال الفترة الماضية.

وقال المهندس حمزة المحمد مدير شركة إسمنت حماة: أن الشركة تمكنت من معالجة منصرفات معاملها الثلاثة بإنشاء محطة معالجة ذاتية والأرض المستملكة لمصلحتها والمقترح تأسيس محطة معالجة فيها تشكل امتداداً للشركة، ومن المقرر استثمارها كساحات لتخزين موادها الأولية مستقبلاً، ولا يمكن الاستغناء عنها لشركة الصرف الصحي لإنشاء محطة المعالجة المقررة.

ودعا المهندس محمود القيسي رئيس مجلس مدينة حماة إلى ضرورة إيجاد حل مناسب لتخفيف معدلات التلوث العالية التي تسببها منصرفات معمل إسمنت كفربهم والبلدات والقرى الثلاث على مجرى نهر العاصي الذي يمر وسط مدينة حماة ومنعكساتها السلبية على صحة الأهالي والبيئة والسياحة.

وهذا الاجتماع هو تأكيد ما عرضته «الوطن» غير مرة في صفحتها هذه، حول ضرورة رفع التلوث عن سرير نهر العاصي، وخاصة في مدينة حماة ووسطها التجاري والسياحي ومركزها، ولكن كانت كل نداءاتنا تذهب أدراج الرياح، وقد فطنت الجهات المعنية اليوم لما عرضناه سابقا ، وكما يبدو لا حل في القريب العاجل، وسيظل المواطنون يعانون من آثار الصرف الصحي ومنصرفات المعامل الصناعية التي تتدفق في مجرى النهر!!.

١,٥ مليون شجرة مباركة في السويداء و٤ آلاف طن الإنتاج المتوقع

السويداء – عبير صيموعة

سجل إنتاج الزيتون في السويداء تراجعاً ملحوظاً للموسم الحالي حيث قدرت مديرية الزراعة في المحافظة الإنتاج المتوقع منه نحو ٤ آلاف و٤٢٠ طناً في حين بلغ الإنتاج للعام الماضي ٧ آلاف و٢٠٠ طن ويعزو معاون مدير زراعة السويداء المهندس أيهم حامد تراجع الإنتاج إلى الضرر الذي ألحقته موجة الصقيع الشتوي الذي تعرضت له أشجار الزيتون في المحافظة في هذا الموسم موضحاً أن المساحة الإجمالية المزروعة بالزيتون تبلغ نحو ٩ آلاف و٩٦٣ هكتاراً حيث وصل أعداد الأشجار المثمرة من الزيتون المروي إلى ١٢١ ألفاً و٩٦٣ شجرة في حين تجاوز عدد أشجار الزيتون البعل مليوناً و٣١١ ألفاً.

وأشار حامد إلى وجود عشر معاصر في المحافظة سبع منها تتحضر حالياً لاستقبال كامل الإنتاج من المزارعين مشيراً إلى أن سعر عصر الزيت يتم اعتماده خلال اجتماع لجنة مراقبة المعاصر وبالتنسيق مع مديرية التجارة الداخلية.

وحول التخلص من نواتج العصر أوضح معاون مدير البيئة في السويداء المهندس رفعت خضر أن ناتج كميات العصر من مياه الجفت وصل العام الماضي إلى نحو ٧ آلاف م٣ حيث عملت مديرية البيئة ومن خلال ندوات توضيحية في أماكن الإنتاج من إلقاء الضوء على فائدة هذه المياه بالري والتسميد خاصة مع شح مياه السقاية لافتاً إلى أن المديرية لمست تجاوباً مبدئياً من المزارعين إلا أنه لا يلبي الطموح حيث كان المبرر الأهم لعدم استخدام مياه الجفت كلفة صهاريج نقل تلك المياه من المعاصر إلى أراضيهم موضحاً أنه من ناحية أخرى سجل الإقبال على تصنيع تفل الزيتون المستخدم في التدفئة حالة غير اعتيادية حيث باتت الجهات المصنعة لهذا التفل تعمل على التعاقد مع المعاصر قبل بدء موسم العصر بأشهر علماً أن الطن الواحد منه تجاوز الـ٢٥ ألف ل. س العام الماضي.

ولابد من الإشارة إلى أن تراجع الإنتاج من الزيتون للموسم الحالي سيفرض واقعاً سعرياً جديداً نتيجة قلة العرض وازدياد الطلب فإذا كان الإنتاج في العام الماضي تجاوز الـ٧ آلاف طن وقد وصلت صفيحة زيت الزيتون بعد انتهاء موسم العصر إلى ١٧ ألفاً فبكم ستصبح السنة؟ وهنا لابد من مناشدة الجهات الرقابية والتموينية من ضبط الأسعار بما يتوافق مع ارتفاع تكاليف الإنتاج من دون خنق المواطن وتحميله أعباء إضافية.

عندما تتاجر الحكومة بالشوندر

تشتريه من الفلاحين بـ١٠ ل.س وتبيعه علفاً بـ٧ ل.س

محمود الصالح

تواصل المؤسسة العامة للأعلاف استلام محصول الشوندر السكري للموسم الحالي والذي انحصر إنتاجه في هذا العام في منطقة الغاب فقط وتراجعت المساحة المزروعة إلى أقل من ألف هكتار من أصل الخطة البالغة ٩٩٠٠ هكتار ولم ينفذ منها سوى ١٠٪ في وقت كانت الخطة في الموسم الماضي ٢٥ ألف هكتار وقبل الأزمة كنا ننتج أكثر من ١,٨ مليون طن من الشوندر السكري على مساحة القطر وكانت معامل دير الزور والرقة ومسكنة وحمص وتل سلحب تصنع هذه الكمية لتنتج أكثر من ٢٠٠ ألف طن من السكر الأبيض وكميات كبيرة من المولاس والتفل. في هذا الموسم ترى وزارة الصناعة أنها غير قادرة على تصنيع الكمية القليلة من إنتاج الشوندر السكري التي لا تزيد على ٢٩ ألف طن وهي لا تكفي لتشغيل معمل سكر تل سلحب سوى عشرة أيام فقط وهذه العملية غير اقتصادية. ولذلك رأت اللجنة الاقتصادية قيام وزارة الصناعة بشراء الشوندر السكري من الفلاحين بسعر عشر ليرات للكيلو وبيعها إلى المؤسسة العامة للأعلاف بسعر سبع ليرات سورية للكيلو وتوزيعها كمقنن علفي لمربي الثروة الحيوانية وبسعر ٧ ليرات للكلغ الواحد أي بسعر الشراء نفسه من الصناعة وتتحمل الحكومة فرق الشراء والبيع والنفقات اللازمة للاستلام والتسليم وذلك بهدف عدم خسارة الفلاح الذي ليس له ذنب في تنفيذ الخطة الزراعية. وعلى الرغم من عدم وجود أي علاقة للمؤسسة العامة للأعلاف في هذه القضية لكن الحكومة أرادت إدخالها على الخط وتكليفها بهذه المهمة التي يشرحها لنا المهندس عبد الكريم شباط معاون المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف قائلاً: تم تكليف المؤسسة من رئاسة مجلس الوزراء بشراء الشوندر السكري من وزارة الصناعة بسعر ٧ ليرات سورية للكيلو وتوزيعه لمربي الثروة الحيوانية كمقنن علفي حيث يتم توزيع الشوندر على الجمعيات الفلاحية بسعر ٧ ليرات سورية وبمعدل ١٠ كغ للرأس الواحد وبشكل دوكما أي دون فرم وطازج وقمنا حتى الآن باستلام ٢٠ ألف طن من الشوندر السكري على أرض معمل تل سلحب وبتعاون مشكور من إدارة المعمل والعاملين فيه تمت مساعدتنا في القضايا الفنية وتوفير الساحات وبعض الآليات اللازمة للتحميل والتوزيع ولأن للشوندر السكري خصوصية كبيرة حيث يتلف خلال ٢٤ ساعة ما يضطرنا إلى العمل على فرم الكميات الزائدة عن عمليات التوزيع اليومية للجمعيات الفلاحية ونشر المحصول لتجفيفه حتى لا يتعفن وأعطتنا وزارة الصناعة فرامة للشوندر وقمنا في المؤسسة بتصنيع فرامة ثانية وأصبحنا نفرم الشوندر الزائد عن عمليات التوزيع على الجمعيات الفلاحية وقمنا حتى الآن بفرم ١٤٦٢ طناً وتم توزيعها إلى مؤسسات المباقر والمشاريع الإنتاجية والبحوث علما أن السعر التأشيري للشوندر المفروم هو ٢٠ ليرة سورية للكلغ ويتم البيع للجهات العامة بالآجل وقمنا بتوزيع الشوندر على شكل رؤوس للجمعيات ومع دفعة الشوندر يتم توزيع ٤ كغ من النخالة للرأس الواحد على المربين ونقوم حالياً بعمليات الفرم في داخل معمل تل سلحب ولولا هذه الطريقة لما تمت عمليات استلام الشوندر السكري ولتعرض الفلاحون لخسائر كبيرة جدا. وعن الكميات التي استلمتها المؤسسة من محصول الشعير قال شباط: قمنا باستلام ٨٩ ألف طن من الشعير في القطر منها ٨٨ ألف طن في الحسكة وألف طن في حماة وما حولها وقامت المؤسسة بطلب موافقة الحكومة لنقل جزء من إنتاج الحسكة إلى المحافظات ذات الاستهلاك الكبير والتي لا يوجد فيها إنتاج وما زالت عمليات الاستلام مستمرة وبمعدل ٢٠٠٠ طن يومياً.